

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٩٨

بإعادة تنظيم المجلس الأعلى

لمراكز ومعاهد البحث بقطاع البحث العلمي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ :

وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٠ لسنة ١٩٦٨ بإعادة تنظيم المركز القومي للبحوث :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤١ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء وتنظيم معهد بحوث البترول :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء معهد تيودور بلهارس للأبحاث :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء مركز بحوث وتطوير الفلزات :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم المعهد القومي للمعايرة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨٦ في شأن تنظيم المعهد القومي

للبحوث الفلكية والجيوفизيكية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم المعهد القومي لعلوم

البحار والمصايد :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٩ في شأن إنشاء معهد بحوث الالكترونيات :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٩ في شأن إنشاء معهد بحوث

أمراض العيون :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٩١ بإنشاء المجلس الأعلى لراكز

ومعاهد البحث بقطاع البحث العلمي :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٩١ بإنشاء الهيئة القومية

للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥ لسنة ١٩٩٣ يإنشاء الهيئة العامة لمدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة :

قرر:

(المادة الأولى)

يعدل اسم «المجلس الأعلى لراكز ومعاهد البحث بقطاع البحث العلمي» المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٩١ المشار إليه ، بأن يطلق عليه «مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة لوزير الدولة لشئون البحث العلمي» .

(المادة الثانية)

يشكل مجلس المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة لوزير الدولة لشئون البحث العلمي برئاسة وزير الدولة لشئون البحث العلمي وعضوية رؤساء المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة له بالإضافة إلى أمين المجلس .

ويتولى أقدم رؤساء المراكز والمعاهد والهيئات البحثية رئاسة المجلس في حالة غياب رئيس المجلس .

(المادة الثالثة)

يتولى المجلس مباشرة الاختصاصات الآتية :

١ - التنسيق بين المراكز والمعاهد والهيئات البحثية بما يحقق الترابط والتكميل بينها لتحقيق أهداف التنمية العلمية والتكنولوجية .

٢ - مباشرة المسائل المنوطة بالمجلس الأعلى للجامعات بما يتفق مع طبيعة العمل بالراكز والمعاهد ، والهيئات البحثية التابعة لوزير الدولة لشئون البحث العلمي فيما لا يدخل باستقلالها العلمي والمالي والإداري .

٣ - بحث القضايا المتصلة بتعزيز دور مراكز ومعاهد و هيئات البحث لدراسة وحل قضايا التنمية القرمية .

- ٤ - دراسة متطلبات دعم المراكز والمعاهد والهيئات البحثية وتنمية إمكانياتها المادية والبشرية وتطوير أنشطتها ورفع مستويات الأداء بها واقتراح السبل الممكنة لذلك .
- ٥ - دراسة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المراكز والمعاهد والهيئات البحثية وإصدار القرارات المناسبة في شأنها .
- ٦ - دراسة الموضوعات التي يعيلها إليه وزير الدولة لشئون البحث العلمي .

(المادة الرابعة)

يكون للمجلس أمين بدرجة نائب رئيس جامعة يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الدولة لشئون البحث العلمي ، ويشرط فيه أن يكون قد شغل وظيفة أستاذ باحث لمدة خمس سنوات على الأقل في أحد مراكز أو معاهد أو هيئات البحث التابعة لوزير الدولة لشئون البحث العلمي ، ويكون التعيين لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويعتبر خلالها شاغلاً لوظيفة أستاذ باحث على سبيل التذكرة .

ويقوم أمين المجلس بأعمال أمانة المجلس والإشراف على الأجهزة التي تتكون منها الأمانة وتصريف شئونها الفنية والإدارية والمالية والإشراف على إعداد الدراسات الخاصة بالموضوعات التي ينظرها المجلس .

(المادة الخامسة)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٩١ المشار إليه .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رجب سنة ١٤١٩ هـ

(الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٩٨ م) .

حسني مبارك